



لجنة الطاقة والبيئة والمياه

توصيات

حول الموضوعين:

1. قدرات الكتلة الإحيائية في بلدان المتوسط

2. حملة "نقّم بها"

المقرّرون حول الموضوع الأول:

هاينز يواخيم بارخمان (ألمانيا)

محمد بسايح (الجزائر)

ليو برينكا (مالطا)

سيرجيو باولو فرانشيسكو سيلفستريس (البرلمان الأوروبي)

المقرّرون حول الموضوع الثاني:

شتيفان شينناخ (النمسا)

إيمري سوار (إستونيا)

أوريت زواريتز (إسرائيل)

إبراهيم أبو عياش (فلسطين)

حول قدرات الكتلة الإحيائية في بلدان المتوسط

إن لجنة الطاقة والبيئة والمياه في الجمعية البرلمانية التابعة للاتحاد من أجل المتوسط توصلت إلى الإستنتاجات التالية:

1. لا تكاد تكون هناك دراسة متعمقة في مجال الكتلة الإحيائية، خاصة في منطقة المتوسط.
2. تعتبر منطقة المتوسط متأخرة في مجال الطاقات المتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية.
3. ينبغي تحليل قدرات المنطقة وظروفها الخارجية.
4. ينبغي بشكل خاص إجراء استقصاءات من أجل استكشاف الظروف التي وفقها تبرز جدوى استعمال الكتلة الإحيائية في المناطق المختلفة من المتوسط.
5. ينبغي تحديد الدور المحتمل للكتلة الإحيائية في خليط الطاقة في المتوسط.
6. ينبغي تحديد الأهداف والغايات.
7. على هذه الإستقصاءات أن تركز بشكل خاص على الأمور التالية:

- (1) مدى تأثير التباين الموجود بين مناطق المتوسط على ظروف استعمال الكتلة الإحيائية.
- (2) مدى تأثير التباين في الظروف المناخية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.
- (3) التباين الموجود بين مختلف دول المتوسط من الناحية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية، مما يعني أنه تقريباً من المستحيل صياغة توصيات موحدة تطبق على كل دول المتوسط لدى استعمال الكتلة الإحيائية.
- (4) مراعاة خاصة لمخاطر المنافسة في استعمال الأراضي وتبديد الموارد وتلوث البيئة.
- (5) مدى إمكانية استعمال الكتلة الإحيائية في بلدان مناخها بشكل أساسي شبه إستوائي.
- (6) تقييم إلى أي مدى لاستعمال الكتلة الإحيائية بشكل خاص له معناه مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى مثل الطاقة الشمسية.
- (7) عواقب استعمال الكتلة الإحيائية وتأثيرها على الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف مناطق المتوسط.
- (8) مدى المساهمة الإيجابية للكتلة الإحيائية في البرامج القائمة وفي مصادر الطاقة المتوافرة حتى الآن.

لذلك تقترح لجنة الطاقة والبيئة والمياه في الجمعية البرلمانية التابعة للاتحاد من أجل المتوسط ما يلي:

8. توفير التمويل والدراية الملائمين للدول الأعضاء في المنطقة التي هي في أمس الحاجة إليهما.
9. القيام بالبحوث التطبيقية الهادفة إلى تكييف الحلول مع واقع منطقة المتوسط التي نجحت في أماكن أخرى (على أساس خاص بكل دولة أو منطقة).
10. إنشاء شركات بين القطاعين العام والخاص تجيز الاستغلال التجاري لتوليد الطاقة من الكتلة الإحيائية.

11. ضرورة مراعاة ضغوط العوامل الديموغرافية في المنطقة التي تزيد من الحاجة إلى معالجة مسائل النفايات بشكل ناشط وسباق.

12. التنبّه إلى قلة الإنجازات التكنولوجية و محدودية البحوث والتطوير في المنطقة حتى الآن.

13. أهمية الزراعة والنفايات الزراعية والحيوانية الناجمة عنها.

14. كون مناطق كثيرة من المتوسط قد تساهلت حيال الإهمال البيئي لفترة طويلة بالرغم من الجهود الإيجابية الكثيرة التي بُذلت مؤخراً لتصويب هذا الأمر.

15. الإشارة إلى المسؤولية الإضافية للمكّون الأوروبي في منطقة المتوسط حيال تقديم مساهمته في مجال البحوث والتطوير لمعالجة هذه المسألة.

16. إعداد خطط عمل وطنية خاصة بالكتلة الإحيائية متماشية مع خطة عمل الاتحاد الأوروبي حول الكتلة الإحيائية الصادرة في كانون الأول/ ديسمبر 2005، والتي حددت 32 مجالاً رئيسياً للعمل.

17. الحاجة إلى صياغة تقرير حول استدامة الكتلة الإحيائية واعتماده، موجّه بشكل خاص إلى منطقة المتوسط.

18. تحديد كيفية مساهمة الكتلة الإحيائية على المدى الطويل في تلبية الإحتياجات الحالية أو المستقبلية المحتملة لمنطقة المتوسط من الطاقة.

19. على توليد الطاقة الخاصة بالكتلة الإحيائية من مواد النفايات الزراعية أو من غير الرواسب أن تزوّد فقط بعد أن تكون المناطق قد حقّقت الاكتفاء الذاتي الغذائي.

20. تنظيم لقاء إعلامي من أجل الدول الأعضاء في الإتحاد من أجل المتوسط حول الأعمال الجارية في المفوضية الأوروبية والمتعلقة بمتطلبات الإستدامة في مجال استعمال مصادر القدرة الإحيائية الصلبة والغازية لإنتاج الكهرباء والتدفئة والتبريد.

حول تنفيذ حملة "لنقّم بها" المشتركة على أنها جزء من الإتحاد من أجل المتوسط لعام 2012 بغية تنظيف البيئة وتوليد الحوافز في قطاع النفايات وإذكاء الوعي في إطار مبادرة لإنشاء هوية مشتركة

إن لجنة الطاقة والبيئة والمياه في الجمعية البرلمانية التابعة للإتحاد من أجل المتوسط،

- إذ تراعي "اتفاقية برشلونة"؛
- إذ تراعي إتفاقية بازل بشأن التحكّم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وهي أهم مبادرة اتّخذت على الصعيد الدولي؛
- إذ تراعي القرار رقم EC/2002/1600 الصادر عن البرلمان الأوروبي والقرار الصادر عن المجلس الأوروبي بتاريخ 22 تموز/يوليو 2002 إذ يحدّد برنامج عمل المجموعة السادس في مجال البيئة (2002-2012) الذي يدعو إلى تطوير أو مراجعة التشريعات حول النفايات، بما في ذلك توضيح الفرق بين النفايات وغير النفايات، وإلى وضع التدابير الخاصة بالوقاية من النفايات وإدارتها، بما فيها تحديد الأهداف؛
- إذ تراعي التوجيه EC/12/2006 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 5 نيسان/أبريل 2006 حول النفايات، والذي يحدد المبادئ الأساسية والإطار القانوني لمناولة النفايات في الإتحاد الأوروبي، كما يحدّد مفاهيم مثل النفايات والإسترداد والتخلّص ويضع المتطلبات الأساسية لإدارة النفايات؛
- إذ تراعي التوجيه EC/98/2008 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 حول النفايات التي ينقض فيه بعض التوجيهات السابقة من أجل تحسين إدارة النفايات، خاصة من خلال تفادي النفايات وزيادة إعادة التدوير؛
- إذ تراعي توجيه المجلس EC/31/1999 الصادر بتاريخ 26 نيسان/أبريل 1999 حول مكبات النفايات من أجل الوقاية والتقليل، إلى أقصى حد ممكن، من آثارها السلبية على البيئة، وذلك عبر إدخال متطلبات تقنية صارمة خاصة بالنفايات والمكبات ومن أجل الوقاية والتقليل من الآثار العكسية للمكبات على البيئة، لا سيما على المياه السطحية والجوفية والتربة والهواء وصحة الإنسان؛
- إذ تراعي الخطاب من المفوضية الأوروبية بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2006 بعنوان "المضي قدماً في الاستخدام المستدام للموارد: استراتيجية مواضيعية عن الوقاية من النفايات وإعادة تدويرها" (COM (2005) 666) الذي يحدّد المبادئ التوجيهية لاجراءات الإتحاد الأوروبي ويصف الطرق التي وفقها يمكن تحسين إدارة النفايات بغية الحد من آثارها السلبية على البيئة وهي آثار ناجمة عن مدة عمرها بدءاً من الإنتاج ووصولاً إلى التخلّص عبر إعادة التدوير؛
- إذ تراعي الخطاب من المفوضية الأوروبية بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2006 بعنوان "وضع استراتيجية بيئية من أجل المتوسط" (COM (2006) 475 نهائي) بهدف حماية البيئة البحرية والشواطئ في المنطقة والحد من التلوّث بحلول 2020؛
- إذ تراعي التقارير السابقة الصادرة عن لجنة الطاقة والبيئة والمياه، لا سيما التقرير "إدارة المياه" (2009) و"حماية البيئة البحرية" (2010) و"إدارة النفايات في المناطق الساحلية للمتوسط" (2011) و"قدرات الكتلة الإحيائية للبلدان في المتوسط" (2011)؛

- إذ تراعي حملة "لنقم بها" Let's do it التي ابتدأت في أستونيا وليتوانيا في عام 2008، وانتشرت في وقت لاحق في دول أخرى، والتي يُمكن أن يُنظر إليها على أنها حالة مثيرة للإهتمام لحملة بيئية ناجحة في مجال إدارة النفايات وحملة مفيدة لإنكفاء الوعي وزيادة مشاركة الجمهور وتخفيض التلوث. وتعتبر هذه الحملة مثلاً ملهماً لبلدان منطقة المتوسط من أجل تعزيز برنامج عملها البيئي؛
- إذ تراعي إعلان البرلمان الأوروبي الصادر في 12 أيار/مايو 2011 حول حملتي "التنظيف" Cleanup في أوروبا و"لنقم بها في العالم 2012" واعتبرت أنه يجب نشر هذه الخطوات التطوعية بشكل كبير من أجل زيادة الوعي والإحساس بالمسؤولية تجاه إدارة النفايات بهدف الوصول إلى أعلى نسبة ممكنة من إعادة التدوير؛

لذلك إن لجنة الطاقة والبيئة والمياه في الجمعية البرلمانية التابعة للاتحاد من أجل المتوسط،

21. تعتقد أن ما تحتاج إليه هو نظام متكامل متعدد المكونات يشتمل على دورة حياة النفايات بكاملها بدءاً بتوليدها وصولاً إلى التخلص النهائي منها، مع الأخذ بعين الاعتبار بمبادئ تخفيض الإستهلاك وإعادة الإستعمال وإعادة التدوير والإسترداد.

22. تعتبر أنه على إدارة النفايات في بلدان الشراكة الأورومتوسطية كافة أن تستند إلى مفهوم هرمية النفايات:

- (1) الوقاية
- (2) الإعداد من أجل إعادة الإستعمال
- (3) إعادة التدوير
- (4) إسترداد آخر، مثل استرداد الطاقة
- (5) التخلص

23. ترى أن بلدان الشراكة الأورومتوسطية تواجه التحديات التالية في إدارة نفاياتها:

- (1) نقص في المسوحات والإحصاءات وبالتالي في البيانات والمعلومات عن النفايات
- (2) نقص في إنفاذ التشريعات البيئية
- (3) عدم ملاءمة البنية التحتية التقنية والخطط والإستراتيجيات
- (4) موارد مالية محدودة
- (5) مستوى متدنٍ من الوعي
- (6) نقص في البنية المؤسساتية
- (7) مشاركة محدودة للمنظمات غير الحكومية

24. تدعو بلدان الشراكة الأورومتوسطية كي تستكمل وتعزّز جهودها من خلال القيام بما يلي:

1. توفير الأطر التشريعية البيئية الملائمة وتنفيذ الإتفاقات الدولية التي تنظمها

2. تطوير بنية تحتية لنظام متكامل في مجال إدارة النفايات
3. تطوير القدرات المؤسساتية الوطنية والتنسيق في ما بين المؤسسات والمنظمات الدولية، خاصة في منطقة المتوسط
4. تعزيز سياسة أكثر طموحاً في مجال الوقاية من النفايات
5. إيلاء اهتمام أكبر ومضاعفة الجهود بغية مكافحة النفايات عبر إعادة الإستعمال وإعادة التدوير والتحويل إلى سماد الكمبوست
6. إنشاء منظمة خاصة بنظم فرز النفايات مع معايير مرجعية مشتركة لإعادة التدوير
7. تعزيز مزيد من استرداد الطاقة عبر تحويل سماد الكمبوست من النفايات ومعالجة مياه الصرف (بما فيها الوسائل المستدامة لمعالجة النفايات الصلبة)
8. التحكّم بإدارة النفايات الخطرة
9. تعزيز الابتكار التكنولوجي لخفض الانبعاثات من مكبات النفايات ومياه الصرف
10. التشجيع على أنشطة البحث والتطوير
11. تشجيع الإستثمارات في تكنولوجيات إدارة النفايات غير المؤذية للبيئة
12. التشجيع على رصد إضافي للإنعكاسات البيئية وإدماج الشواغل البيئية في كافة مراحل سياسات التنمية والسياسات القطاعية
13. إيقاف الإتجار غير المشروع بالنفايات عبر الحدود
14. تعزيز المجتمع المدني من خلال إشراك منظماته في عملية صنع القرار
15. تكثيف تبادل الممارسات الجيدة في المجتمع وبين دول الشراكة الأوروبية ومتوسطة كأداة لتقوية المجتمع المدني
16. تشجيع المجتمع المدني والمشاريع والبرامج والمبادرات السياسية الهادفة إلى إدارة النفايات
17. تطوير وتسهيل فرص الوصول إلى آليات التمويل المرافقة بغية دعم المشاريع والبرامج والمبادرات السياسية التي تستهدف إدارة النفايات
18. تعزيز الوعي في البلد وحملات التواصل داخل البلد بغية إشراك الرأي العام بشكل أفضل وتعبئته لمصلحة إدارة النفايات. على البرامج التعليمية وحملات التوعية أن تركز على الوقاية من إنتاج النفايات عبر عادات تعلم الإستهلاك الجديدة.
25. توصي بلدان المتوسط على أن تشارك، على الأقل مرة واحدة في العام، في حدث يستخدم حملة "لنقم بها" كمرجع له. وعلى الحدث أن يهدف إلى تعزيز إدارة نفايات سليمة وتحسين مستوى معرفة مخاطر التلوث. ولن تزيد هذه الحملة من وعي الجمهور فحسب، بل ستولد هوية مشتركة للمواطنين كافة في منطقة المتوسط. وفي هذا السياق، يمكن لبعض الدعم المالي من الأموال العامة أن يدعم المبادرة ويحافظ عليها.
26. تشدد على أن لهذه الجهود القدرة على تحسين فعالية التكاليف في سياسات النفايات والتي تؤدي إلى منافع بيئية وإجتماعية ذات مغزى. على سبيل المثال، يمكن أن تعتبر سياسات النفايات التي تركز أكثر على الآثار البيئية على أنها أكثر كفاءة وفعالية من حيث الكلفة، وذلك نتيجة للزيادة في مجال استرداد النفايات وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن التخلص من النفايات وقدرات أرصدة الكربون من جراء الخفض في انبعاثات غازات الدفيئة.